

أزمة دارفور بين الإقليمية والعالمية

د . علي عبد الله الغزو أ . زينب أبو زيد أبو بكر

جامعة التمحي / سرت جامعة التمحي / سرت

أزمة دارفور

بين الإقليمية والعالمية

د . علي عبد الله الغزو *

أ . زينب أبو زيد أبو بكر **

مقدمة:

ظلت دارفور ولعهود طويلة محور اهتمام العلماء والباحثين ودارسي التاريخ لإرثها الحضاري الإسلامي المتميز ، إذ إنها تعتبر أول سلطنة إسلامية قامت في أفريقيا جنوب الصحراء (١)

(وقد دخل الإسلام في بلاد الفور كدين ومعتقد وحضارة أسمى - فكان التحول للإسلام في سلطنة الفور عملية داخلية باتخاذ البلاط السلطاني الإسلام ديناً رسمياً للدولة وفرض طابعه وتشجيع نشره في البلاد، فالنظم الإسلامية الخاصة بالحكم أدخلت في التركيبة السياسية للسلطنة دون أن تتعرض التركيبة القديمة للانهدام أو تسعى لتهديمها واستقرت الشريعة الإسلامية مع العرف المحلي فكانت عملية للتلاقح بين الإسلام والأعراف المحلية في دارفور عملية حضارية فريدة) (٢)

(وتعاقب على حكم دارفور أكثر من واحد وثلاثين سلطان منذ عهد السلطان (شاو دور شيت) أول حاكم يتخذ الإسلام ديناً رسمياً للدولة في عهده ١٤٤٠ م) (٣) حتى عام ١٩١٦ حيث استمرت فترة حكم سلطنة دارفور الإسلامية (٤) غير أن هذا الإقليم خضع للحكم المصري في عهد الزبير باشا ود رحمه في الفترة من ١٨٨٤ إلى ١٨٩٨ ، وبقي مستقلاً كلياً في الفترة من ١٨٩٨ إلى ١٩١٦ . تحت حكم السلطان علي دينار إلى أن عاد للخضوع للحكم الثنائي منذ ١٩١٦ حتى استقلال السودان ١٩٥٦) (٥) وقد كان القتال في كل الأوقات يدور في السلطنة لإخضاع القبائل المتمردة بغض النظر عن الحاكم حتى أن السلطان موسى بن سليمان سولونج مؤسس دولة الفور الذي استمر حكمه من (١٦٧٣ - ١٦٨٢ م) قام بشن حرباً على القمر لإخضاعهم لسلطانه كما اضطر إلى حرب المسبغات ، ويبدو أنهم قاموا بحملات ضد

* جامعة التحدي / سرت.

** جامعة التحدي / سرت.

موسى بقيادة سلطانهم (جنقول) ووقعت معارك في طينه وكوبمه ، وهما قصرا إقامة الملك موسى في سفح جبل مره (٦) (ويعتبر العام ١٩٢٥م أقدم تاريخ حديث في بداية حل النزاعات القبلية الكبرى في الإقليم) (٧) والتي لم تتوقف حتى الآن وأن اختلفت وتيرتها أو أطرافها وتحالفاتهم .

الإطار النظري للدراسة

تحديد أسباب الصراع / حسب الحكومة

إن ظاهرة تفجر الصراعات التي تشهدها العديد من أقطار أفريقيا ، ما هي إلا ثمرة تراكم أوضاع تاريخية تصاعدت درجات تفاعلها مع حاضرات اسم بالأزمات الاقتصادية الممتدة وعدم الاستقرار السياسي مع تعقيد ظروف التلاقي الثقافي والاجتماعي وقضية دارفور ليست استثناء ، حيث ترى مصادر الحكومة السودانية وفقاً لتقرير آلية حفظ الأمن وبسط هيبة الدولة بدارفور ، الذي قدم في مايو ٢٠٠٣م أمام المجلس الوطني (البرلمان السوداني) إن طبيعة المشكلة في دارفور قبلية في أصلها ونشأتها وتطورها ، وقد تطورت بمرور الزمن وتداخل وتبدل المعطيات إلى ما هي عليه اليوم ، وتظل الأسباب التي أدت إلى قيامها فتمثله في الآتي :

- الصراع المستمر والمتطور بين القبائل على الموارد الطبيعية الشحيحة .
- محاولة امتلاك الأرض والحواء كير (وهي التقسيم المحلي للأرض الزراعية) من بعض القبائل التي ليس لها حواء كير .
- الإصرار على الانفراد بملكية الأرض ، وعدم السماح بمشاركة الآخرين .
- الاستغلال السياسي للأحداث ، واستغلالها للوصول إلى السلطة .
- انفتاح الحدود بين دارفور وتشاد والتداخل القبلي الكبير بينهما والانتشار الكبير لحاملي الجنسية المزدوجة (٨).
- دورات الجفاف المتكررة.
- ضعف بعض قيادات الإدارة الأهلية وتخليها عن أدبيات التعايش .
- الانتشار الواسع للسلاح بدارفور .

- إهمال وعدم تنفيذ قرارات مؤتمرات الصلح والتعايش السلمي.

ويرى مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية السوداني السابق في مقال له (٩) أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة وراء تصعيد أزمة دارفور ، محلية وإقليمية وعالمية تكاملت مع بعضها البعض وشكلت المشهد الحالي فالتنسيق حسب رأيه بين العوامل الثلاث محكم فعلى الأرض يتم رسم توتر في الحالة الإنسانية ، ثم ضغوط على مؤسسات الاتحاد الأفريقي المعنية بالأمر (السياسية والعسكرية) ، وتحرك العواصم الغربية سواء عبر المنظمات غير الرسمية (بيانات ، مظاهرات ، مؤتمرات) أو رسميه تصريحات من لندن وواشنطن بمعنى آخر تهيئة دوليه لإصدار القرارات المطلوبة . وتكتسب العوامل المحلية بعداً إنسانياً ذلك إن مناظر معسكرات اللاجئين بما فيها من أطفال ونساء ، لا تترك أي مجال لأي شخص مهما كان فهمه للقضية ونظراته للتمرد إلا أن يتعاطف مع هذا الوضع ، يزيد من الوضع تعقيداً إن هذه المعسكرات قد تم تأسيسها فرجال حركات التمرد انضموا للمعسكرات كلاجئين وإليهم يوكل من قيادات التمرد بالخارج تهيئة المناخ لأي زائر لهذه المعسكرات خاصة إذا كان من الدول الغربية . وما يتعلق بالإقليمي يرى مصطفى عثمان إن الاتحاد الإفريقي الذي أنشأ ١٩٩٩,٩,٩ في سرت / ليبيا أسس مجلس السلم والأمن الإفريقي، وهذا (مرتبط الفرس) حسب رأيه إذ إن ٧٠% من النزاعات التي ينظر فيها مجلس الأمن الدولي تخص أفريقيا ، وحيث إن الدول الكبرى تملك حق النقض الفيتو الذي يمكنها من استخدام المجلس استخداماً مزدوج المعايير للضغط على الدول وتمير أجندتها السياسية ، فقد أحست أن مجلس السلم والأمن الإفريقي سيسحب ورقة مهمة من يدها أن سمح له أن ينجح في معالجة المشكلات الأفريقية ، ومن هنا كان قرار الدول الغربية الكبرى بتصعيد مشكلة دارفور إعلامياً وسياسياً وإظهار فشل الاتحاد الإفريقي وأهمية أن يتولى مجلس الأمن مهمة معالجة مثل هذه النزاعات وليس الاتحاد الإفريقي .

أسباب الصراع حسب الباحثين وحركة التمرد :

هناك مشترك بين الباحثين والحكومة ، وحركات التمرد في دارفور على بعض أساسيات الصراع من حيث المبدأ ، والفارق يتمثل في السؤال الكبير على من تقع اللائمة ؟ وبالتالي البحث في ماهية الحل وسبل تحقيقها وتحمل المسؤولية عن ذلك . فالمتفق عليه (أن التنافس على الموارد الطبيعية تسبب في حدوث ٨٧% من المعارك القبلية للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٨) (١٠)

زاد على ذلك الكوارث الطبيعية التي ضربت دارفور التي تعتبر (من أكثر الأسباب التي ساهمت في الصراعات القبلية في المنطقة خاصة الجفاف) (١١) فهناك علاقة تبادلية بين معدل سقوط الأمطار ونشوب النزاعات في دارفور (١٢) وهناك إجماع أيضا (على أن الصراع التقليدي بين المزارعين والرعاة وانعدام الإدارة الجيدة للموارد ، وغياب المؤسسات المعنية بحمايتهم كبرامج الغابات ، وحماية التربة ، واستغلال المياه الجوفية ، ومؤسسات الأرصاد الجوية ، واستصلاح الأراضي) (١٣) كلها أسباب داعية للصراع وهنا يبدأ الاختلاف فالحكومة تؤكد (أن توقف التنمية في السودان وخاصة في دارفور سببته الحروب ، فقد كانت هناك محاولات جادة منذ مطلع الستينات لبناء قاعدة تنموية في دارفور تتمثل في مشاريع زراعية مثل مشروع جبل مره وساق النعام ومشاريع بعض المؤسسات غير الحكومية (١٤) وحركات التمرد تؤكد أن غياب التنمية جاء نتيجة طبيعية للتهمة حتى إنه (لا تتوفر في إقليم دارفور طرق معبدة بين المدن الرئيسة الثلاث الفاشر ونبالا والجنينة كما لا توجد طريق بين الخرطوم ومدن دارفور ، والأهالي مازالوا يعتمدون على الحطب كمصدر للطاقة رغم إنتاج السودان من البترول الذي يصل إلى حوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميا) (١٥)

السبب العرقي للصراع :

أما فيما يتعلق بالصراع العرقي أو النزاع على أساس العرق فإن الحكومة تتكرر هذا الأمر ، وترى أنه ليس ثم مبرر لمعاداة العروبة في دارفور فإن الثقافة السائدة عربية ، وجميع أهل الإقليم من المسلمين ، وجميع السكان عرب وغير عرب أصحاب سحنة واحدة وبنية جسمية واحدة ويتحدثون جميعهم اللغة العربية إلى جانب لغاتهم المحلية حتى إن قبائل الفور تعتبر نفسها من أصول عربية (١٦) أما ما يقال عن أن (الفور الأعاجم الذين يسكنون جبل مره يكرهون القبائل الأخرى وخاصة العربية) (١٧) فهذا قول لا يعتد به ، ولا تأخذه الحكومة على محمل الجد وكذلك الأمر بتعاضد الإحساس بضياح الحقوق السياسية وتبخيس الثقافات المحلية من قبل الغالبية السياسية الحاكمة (١٨) حتى لا تأخذ بعداً قومياً وفي الإطار ذاته قضية التطهير العرقي ، فهناك من يستبعدا تماماً (ويرى أنه لا يعقل أن يقدم أحد الطرفين على ذلك) (١٩) ولماذا الآن بعد كل هذا العيش المشترك .

الإدارة الأهلية :

الآن مجتمع دارفور مجتمعاً قَبلياً ، كان من الخطأ حل الإدارة الأهلية في الإقليم في عهد الرئيس جعفر النميري ، حيث لم تستطع الإدارة المحلية أن تقوم بمهام الإدارة الأهلية السابقة لأنها تفتقد إلى طريقة التعامل مع مشكلات المنطقة ، ولذلك أصبحت هذه الإدارة ضعيفة مما أضعف هيبة الدولة ويرى بعض مثقفي دارفور (إن في عودة الإدارة الأهلية إلى الإقليم مساهمة كبيرة في حل مشكلاته ، ولكنهم يشترطون أن تكون هذه الإدارة محايدة سياسياً ، وأن تعمل على خلق الروابط الاجتماعية بالمصاهرة والصدقة وتبادل الهدايا) (٢٠) فعلى الرغم من حدوث بعض التجاوزات يبقى (النظام العرفي يحظى بالاحترام والقبول بين الطرفين بما يحقق مصالح المجتمع) (٢١) ويذكر التيجاني إن إقليم دارفور يحتوي على أكثر من ثمانين قبيلة (٢٢)

تداعيات الموقف الدولي على دول الجوار في قضية دارفور:

كانت الأطراف الإقليمية المجاورة للسودان لا تبدي اهتماماً كافياً بالصراع بين حركات التمرد في الإقليم والحكومة السودانية ، باستثناء تشاد التي تدخلت كوسيط بين الجانبين لاعتبارات القرب الجغرافي والتدخل السياسي والقبلي ، (غير إنه مع دخول الأزمة دائرة الاهتمام الدولي بتصريح كوفي عنان بان (العالم لا يمكن أن يقف مكتوف الأيدي حيال ما يجري في دارفور ، بالذكري العاشرة لمذبحة رواندا ، بدأ القلق ينتاب الأطراف الإقليمية المجاورة وغير المجاورة للسودان من أن ثم احتمالاً لتدخل عسكري خارجي قد تكون له تداعيات سلبية على الأنظمة الحاكمة في منطقتي وسط وغرب أفريقيا) (٢٣) وزاد قلق الأطراف الإقليمية بقرار مجلس الأمن يوليو ٢٠٠٤ الذي يدعو السودان للتحرك خلال ٣٠ يوماً لنزع سلاح مليشيا الجنجويد ، وهدد القرار بعقوبات اقتصادية ودبلوماسية إذا لم تستجب السودان ، كما أصدرت بريطانيا وأستراليا تهديدات بنشر قوات عسكرية في دارفور لحل الأزمة هناك . وعلى خلفية تصاعد اتجاه الحل العسكري ، تدخلت تشاد وليبيا كوسطاء في حل الأزمة ، وكذلك توجست أفريقيا الوسطى من الصراع على حدودها ، وبالنسبة إلى مصر فالأزمة تمس أمنها القومي بصورة مباشرة ، أما إرتريا فهي متهمة من قبل السودان بدعم متمردي دارفور وإقامة جسر للعلاقة بين المتمردين وإسرائيل ، أما نيجيريا التي تزامن توليها الاتحاد الأفريقي في الوقت نفسه ، فتداعيات أزمة دارفور لاشك تعنيها بالإضافة إلى دورها في الاتحاد الأفريقي ، لاسيما أن المنطقة تتجاذبها

المصالح الأمريكية والفرنسية والصينية ، أما الدول الأخرى مثل أثيوبيا والكونغو الديمقراطية وكينيا وأوغندا فقد عملت على تشجيع التفاوض بين الأطراف المتصارعة منطلقه من روابط حسن الجوار ودورها في قضية جنوب السودان ، (من جهة أخرى ، كانت دارفور منطقة تجاذب للصراع بين ليبيا وتشاد حول شريط أوزر خلال عقدي السبعينيات والثمانينات ، حيث عمدت ليبيا على تسليح القبائل العربية في دارفور ، كما أن القبائل الأفريقية حصلت على السلاح من تشاد ومن فرنسا الداعمة لها على المال والسلاح ، ومنذ ذلك الوقت استدرجت هذه القبائل جميعها في صراعات فيما بينها ، كما تدخلت أطراف إقليمية في الصراع التشادي الليبي ، إذ دخل السودان تحت حكم جعفر النميري ، ومصر أيام حكم الرئيس الراحل أنور السادات في تحالف مع تشاد ، وكونوا حلفاً ثلاثياً في مواجهة حلف آخر (طرابلس ، أنيس أبابا ، عدن) وكان هذا امتداداً لما يحدث ساعتها في الحرب الباردة من صراع بين القوتين العظميين (الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي السابق) (٢٤) هذا التشابك الجغرافي والتاريخي والقبلي والسياسي بين دارفور ومحيطه الإقليمي والدولي أدى إلى (إضعاف الإحساس بالبعد القومي ، ولجوء القبائل في صراعاتها للخارج الإقليمي ، وتشكل الحركات المسلحة التي أعلنت التمرد على الحكومة السودانية) (٢٥) هذا بالإضافة إلى (الانفلات الأمني في أفريقيا الوسطى الذي ترتب عليه مواجهات بين قبائل سودانية مع جماعات متنقلة انتقلت بعملياتها إلى الأراضي السودانية) (٢٦) وهناك من يشير تحديداً إلى قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها إدريس دبي الرئيس التشادي الحالي من أنه (كان لها الدور الأكبر في صراعات دارفور حتى إنه لم يتبقَ بديارهم سوى ١٦% من جملة سكانهم في مناطقهم الأصلية) (٢٧) والمقصود بالجانب السوداني بالطبع وهناك من يعيد أسباب الصراع بالإضافة إلى كل ماسبق (إلى الصراع السياسي بين الحزبين الكبيرين في السودان ، الأمة والاتحادي من جانب وحكومة الإنقاذ الوطني وما ترتب عليه من انقسام بين البشير وأنصاره من جانب وحسن الترابي وأنصاره من جانب آخر ، سيما وإنه استطاع أثناء فترة هيمنته على حكومة الإنقاذ حسب المصدر أن يثبت أنصاره في المراكز الهامة في منطقة دارفور وغيرها) (٢٨) وترتب على هذا (أن بعض المجموعات المعارضة في الخرطوم استثمرت صراعات دارفور ٢٠٠٣ واستغلت عدداً من أبناء قبيلة الزغاوة الذين دخلوا مدينة الفاشر - شمال دارفور ، وتعدوا على مدن أخرى حتى أصبح الواقع الأمني بمنطقة دارفور على وشك الانهيار) (٢٩)

ثانياً : مشكلة الدراسة :

قام التحديد المنهجي لمشكلة الدراسة من مجمل الأحداث الجارية في دارفور ، حيث تصاعدت الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة التي كانت تحل بالإدارات الأهلية والمدينة ، إلى حرب أهلية وإيادة جماعية كما ترى بعض الأطراف الدولية والداخلية، وإذا كان مقبولاً تدخل دول الجوار نظراً للتدخلات الأثنية المعقدة لغرض الوصول إلى حل بين أبناء القبيلة الواحدة، والدين الواحد ، (بسوق الجاهة) وأهل الخير ، تطور الأمر إلى قوات أفريقية أو (هجين) من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ، والخلافات والتحالفات الداخلية والخارجية أخذت أوجهاً لا حصر لها ، باختصار لقد وظفت القضية بالكامل وسيست ، وخلطت الأوراق الدينية مع العرقية ، وحقوق القبيلة مع حقوق الإنسان، ودخل السلاح واستخدم للدفاع والهجوم من العصابات ، والحركات ، والحكومة ، ودول الجوار ، واختلطت الأجندة بين مواقف الدول الكبرى ومجلس الأمن والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ، وتوالت القرارات والتصريحات ، والتهديدات ، والالتزامات ، بأعمال إرادة منفردة أو دولية وبقيت قضية دارفور تتراوح مكانها غير أنها تطفو تارة على مسرح الأحداث ، وترسى تارة أخرى بتناغم ظاهر، ومن هذا المنطلق جاء تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الثاني : ما مدى تأثير العوامل الإقليمية والعالمية في قضية دارفور ؟ وتنبثق عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

ثالثاً : أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أهمية قضية دارفور سودانياً وإقليمياً وعالمياً ، حيث إن دارفور تشغل خمس مساحة السودان وبها حوالي ٥ مليون نسمة من أصل ٣١م نسمة سكان السودان وبحال تطورت الأحداث ، وأدت إلى فصل الإقليم ، فهو مقدمه لفصل جنوب السودان ، ربما إذا لم يكن العكس ، وبحال تجزئة السودان فقد يكون مقدمه لتجزئة غيره من البلدان العربية ، والأفريقية التي تعاني من قضايا متداخلة مثل العراق مثلاً ، مضافاً إليه إنه في قضية دارفور تتجلى علاقات الإقليمي العربي - الإفريقي ، وهل لديهم المقدرة على اتخاذ القرار وحمايته من مجلس الأمن والقوى الكبرى صاحبة المصلحة بالسودان؟ وماذا إذا حدث تعارض فلمن الأولوية ؟ وأين تقف مصلحة السودان ودارفور من كل ذلك ؟ وماذا إذا استمر الوضع على حاله ، استمرارية للنزاع ومجالاً للتدخل في شؤون السودان والقارة والعالم العربي ؟ وماذا

إذا حسم الصراع بالقوة لصالح جهة ؟ فما مصير الجهات الأخرى داخلياً وإقليمياً وعالمياً ؟ إن أهمية دارفور تكمن في أبعاد ما يترتب عليه النزاع وطرق الحل .

رابعاً: أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير العوامل الإقليمية والعالمية في قضية دارفور من خلال التعرف على :

- الإصرار المفاجئ على تدويل قضية دارفور .
- البحث في ظاهرة حمل السلاح أسبابها ، وأهدافها ، وتداعياتها .
- التعرف على كيفية تسييس الصراع القبلي وتوظيفه .
- تناول أصل قضية دارفور وجنورها الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية .
- ما صلة قضية دارفور بالصراعات الإقليمية التنشادية ، السودانية ، الإرتيرية ، الأثيوبية ؟
- ما صلة قضية دارفور بالاستقرار في دول الجوار ؟
- ما علاقة قضية دارفور بالدول الكبرى وأجندتها ؟
- ما دور مجلس الأمن ، والمنظمات الإقليمية في قضية دارفور ؟
- التعرف على مدى تأثير التهميش ، والإدارات الأهلية ، والجنجويد في الصراع .

خامساً: عرض الدراسات السابقة :

يعرض الباحثان ما توفر لهما من الدراسات التي تناولت قضية دارفور وساعدت في تحديد الإطار النظري للدراسة ، وصياغة الفروض ومشكلة الدراسة وإعداد صحيفة الاستبيان التي استخدمها الباحثان في جمع البيانات وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات :

- ١- دراسة سراج الدين عبد الغفار عمر (٢٠٠٥) بعنوان الأزمة السودانية مع إشارة خاصة لأوضاع العمل الإنساني بدارفور (٣٠) طبقت الدراسة في معسكرات لاجئي دارفور ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها إن إفرازات الحرب أدت إلى حرق أكثر من ١٠٠ قرية ، ودمرت العديد من الممتلكات

والمؤسسات الخدمية ، وتوقف العمل تماماً في جميع مشاريع التنمية في المنطقة وتوقفت حركة الزراعة والتجارة إلا في المدن الكبيرة الآمنة ، ووصل عدد المعسكرات في ولايات دارفور الثلاث نتيجة إليها إلى ٩١ معسكراً وعدد الذين نزحوا من قراهم إلى هذه المعسكرات وصل إلى ٦٢٩ ، ٢٢٧ ، ١ ، وعدد الذين تأثروا من هذه الحرب ولم ينزحوا وصل إلى ٣٤٢ ، ٢٧١ .

٢- دراسة ، طارق أحمد عثمان ، مبارك محمد عبد المولى (٢٠٠٥) بعنوان الصراع في دارفور - الجذور - الأسباب - تطورات الأزمة (٣١) وتناولت هذه الدراسة أسباب وجذور وتطورات الأزمة الحالية في دارفور ، وتوصلت إلى أن أسباب الأزمة تتمثل في :

- الصراع المستمر والمتطور بين القبائل على الموارد الطبيعية الشحيحة
- تسييس هذه الصراعات ، واستغلالها للوصول إلى كراسي الحكم ، وتحقيق بعض المكاسب الشخصية .
- انفتاح الحدود بين دارفور ، وتشاد ، والتداخل القبلي الكبير بينهما ، والانتشار الكبير لحاملي الجنسية المزدوجة ، وسهولة الدخول بين الطرفين ، ونقل الطبائع المختلفة ، والمتناقضة ، التي أوقدت جذور المشكلة الأمنية .

٣- دراسة سيد حريز (٢٠٠٥) دارفور انثروبولوجيا البعد الأثني والثقافي للصراع السياسي (٣٢) ركزت هذه الدراسة على البعد الأثني والثقافي وتوصلت إلى النتائج التالية :

- إن التباين العرقي من أهم مكونات الواقع الاجتماعي والتاريخي والسياسي في دارفور ، وإن القبيلة تشكل كياناً اجتماعياً وسياسياً في شتى مناطق السودان ، وفي دارفور على وجه التحديد ، وذلك بسبب عزلتها الاجتماعية والسياسية .
- إن هذا التباين وصل حد النزاع والاقتتال في كثير من الأحيان، لاسيما عندما حركته الأهواء ، والطموحات السياسية، والأطماع الاقتصادية الفردية ، والجهوية والرسمية .
- إن قبائل دارفور ظلت على مستوى الثقافة الشعبية تنادي بما يقرب بين

القبائل بغض النظر عن أصولها ، وتسعى إلى نسج الوشائج الأثنية والاجتماعية والحضارية التي تربط بينهم ، وهما كان ذلك أم حقيقة ؟

- أن أمر النقاء العرقي ، وما يتصل به من تقسيمات وهمية إلى عرب ، وأفارقة ، وما يترتب على ذلك من مفاهيم ، دخيلة على أغلب السودانيين ، ويمثل جهلاً سياسياً وردة اجتماعية.

٤- دراسة أحمد إبراهيم محمود (٢٠٠٥) دور الاتحاد الأفريقي في أزمة دارفور (٣٣) ركزت الدراسة على أبعاد اهتمام الاتحاد الأفريقي بأزمة دارفور ودوره في رعاية المفاوضات ، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها إنه من الناحية النظرية يمكن أدراج وساطة الاتحاد الأفريقي في أزمة دارفور ضمن ما يمكن تسميته ب (الوساطة الناعمة) والتي تتسم بمشاركة الوسيط في تسخير عملية التفاوض بين أطراف الصراع ، بدون اللجوء إلى أي أدوات إكراهية للضغط على هذه الأطراف ، وحتى التدخل العسكري من جانب الاتحاد الأفريقي في إقليم دارفور ، فإنه لم يندرج في إطار سياسة العصا و الجزرة ، وإنما ارتكز فقط على مجرد مراقبة وقف إطلاق النار ، مع توفير الحماية للمراقبين في مناطق الصراع ، ومما يعيب هذه المنهجية في الوساطة الأفريقية - حسب الدراسة - أنها افتقرت إلى أدوات حقيقية للضغط على أطراف الصراع لإقناعها بالتخلي عن مواقفها المتعنتة ، والوصول إلى اتفاق لإنهاء الأزمة ، ربما باستثناء الضغط من خلال التلويح بورقة التهديد الدولي التي شكلتها المهلة التي حددها قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ الصادر في ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ وقد حاول الاتحاد الأفريقي التغلب على هذا القصور في جولة مفاوضات أبوجا الثالثة في منتصف ديسمبر ٢٠٠٤ ، من خلال التهديد قبيل بداية هذه الجولة بأن الاتحاد سوف يسعى إلى فرض عقوبات على أي طرف يثبت عليه تعطيل المفاوضات أو عدم الامتثال لبنود الاتفاقات المبرمة ، إلا أن هذا التهديد كان ما يزال محل اختبار ، ويحتاج إلى قدر كبير من المصادقية والفعالية من أجل الضغط لإنهاء أزمة دارفور .

٥- دراسة محمود أبو العنين (٢٠٠٥) الدور الأمريكي في أزمة دارفور (٣٤) اهتمت الدراسة بالعوامل التي ساهمت في دفع الولايات المتحدة للاهتمام بأزمة دارفور وتغيير سياستها القائمة على سياسة الاحتواء والعزل إلى سياسة جديدة ،

فبعد أن تجاهلت الأزمة لمدة عام منذ بدايتها ٢٠٠٣ عملت على إصدار قرار في ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ استناداً إلى الفصل السابع تضمن : -

- إنذار الحكومة السودانية، بإمهاها شهر واحد.
 - فرض تدابير وإجراءات دبلوماسية واقتصادية مالم تنزع أسلحة المليشيات .
 - القرار يشير بأن الوضع في دارفور يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين .
- توصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل التي ساهمت في تغيير الولايات المتحدة لسياستها تتمثل بـ :

- اللوبي الداخلي المناهض لسياسات حكومة الخرطوم والذي بدأ حملته منذ ٢٠٠١ وفي طليعته الكونغرس ومنظمات السود التي طالبت بسياسة أمريكية أكثر تشدداً.
- مراكز الفكر التي سعت للتأثير على النخبة من صانعي السياسة والأكاديميين ووسائل الإعلام وجماعات المصالح .
- العوامل الإستراتيجية وأهمها الحرب على الإرهاب إضافة إلى عامل البترول ووطأه أزمة الطاقة في الولايات المتحدة.

٦- دراسة سالم محمود المعلول (٢٠٠٥) التركيبية العرقية والقبلية لسكان دارفور (٣٥) تناولت الدراسة التكوين العرقي والسكاني في السودان ودارفور تحديداً وتوصلت إلى نتائج منها :

- إن هناك تداخل بين العرب والفور في مناطق الإقامة أتاح الفرصة لعملية الاختلاط والمصاهرة ونجحت العملية لأسباب منها .
- إن العرب لم يدخلوا دارفور كغزاة وإنما في هجرات جماعية أو فردية غاية في السلمية والهدوء ، كذلك أبدوا مقدرة على الاندماج سيما وإنهم بعيدون عن التعصب العرقي كون ذلك يخالف تقاليد الإسلام وأوامره .

٧- دراسة برنيه فتح الله عمران (٢٠٠٥) الحرب في جنوب السودان ، والحرب في دارفور دراسة مقارنة (٣٦) وأهم النتائج التي وصلت إليها :

- أن مساحة الإقليم الجنوبي تشكل ربع مساحة السودان فيما دارفور تشكل

خمس مساحة السودان .

- يشترك الجنوب في حدوده مع خمس دول فيما دارفور مع ثلاث دول إضافة لاشتراك الجنوب في حدوده الغربية مع دارفور .
- حرب الجنوب بدأت قبل الاستقلال ١٩٥٥ في تمرد بسيط تحول إلى حرب أهليه راح ضحيتها مليون قتيل وثلاثة ملايين مشرد وحرب دارفور بدأت ٢٠٠٣ .
- عاصرت حرب الجنوب كل الحكومات في السودان منذ الاستقلال وحتى ، اليوم أما حرب دارفور فقد عاصرت حكومة البشير حتى تاريخه .
- السبب المشترك في حرب الجنوب وحرب دارفور هو التهميش ، بمعنى التفاوت الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي نشأ عن كيفية توزيع الثروة.

التعليق على الدراسات السابقة :

اتضح من العرض السابق لأهم الدراسات التي أُنِحت للباحثين أنها تناولت الصراع في دارفور أسبابه وجذوره وتطورات الأزمة هناك ، كذلك تناولت البعد الأثني والثقافي للصراع السياسي وأوضاع العمل الإنساني في دارفور ، واهتمت بدور الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة في دارفور لكنها لم تعط اهتماماً لأهمية العامل الدولي الإقليمي والعالمي وتأثيراته المتبادلة في استمرارية النزاع ومبادرات السلام ، وهذا ما سوف تتناوله الدراسة الحالية ، مؤكدين على الدور الهام للدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة ، والاستفادة من نتائجها في صياغة الفرضيات ومقارنتها بنتائج الدراسة الحالية

سادساً : مفاهيم الدراسة :

دارفور :

تقع دارفور في أقصى غرب السودان بين حوالي خطي عرض ٢٧ ، ٢٢ شرق ودائرتي عرض ٩٣٠ ، ٢٢ شمال ويمكن أن تعتبر دارفور جزء من إقليم الساحل الإفريقي الذي يمتد من السنغال حتى شرق السودان ، وحالياً تنقسم دارفور إدارياً إلى ثلاث ولايات هي جنوب دارفور وشمال دارفور وغرب دارفور مساحة الولايات

الثلاث تصل إلى نصف مليون كم^٢ ٢٠% من مساحة السودان الكلية البالغة حوالي ٢,٥ مليون كم^٢ عدد سكان دارفور حوالي ٥ مليون من ٣١م سكان السودان .

الإدارة الأهلية :

أو الحكم القبلي يعني تنفيذ سياسة عامه بالتفويض بواسطة وكلاء وطنيين كالزعامات والأمراء وشيوخ القبائل بإشراف السلطة المركزية لتفادي الاتصال المباشر مع المواطنين.

سابعاً : فروض الدراسة :

- ١- توجد علاقة دالة إحصائياً بين ظاهرة النهب المسلح وتطور النزاع في الإقليم .
- ٢- توجد علاقة دالة إحصائياً بين تدويل قضية دارفور واستمرار النزاعات المسلحة.
- ٣- توجد علاقة دالة إحصائياً بين تدويل قضية دارفور وبين أسباب ظاهرة النهب المسلح .
- ٤- توجد علاقة دالة إحصائياً بين تدويل قضية دارفور وبين ممارسة الضغط على حكومة الخرطوم .
- ٥- توجد علاقة دالة إحصائياً بين أسباب تطور النزاع في إقليم دارفور وتدخل ارتريا كأحد دول الجوار .
- ٦- توجد علاقة دالة إحصائياً بين أسباب تطور النزاع في إقليم دارفور وتدخل تشاد كأحد دول الجوار .
- ٧- توجد علاقة دالة إحصائياً بين ظاهرة حمل السلاح والعمل على تدويل قضية دارفور
- ٨- توجد علاقة دالة إحصائياً بين ظاهرة النهب المسلح والاهتمام الزائد للأمن العام للأمم المتحدة في الإقليم .
- ٩- توجد علاقة دالة إحصائياً بين ظاهرة حمل السلاح والأغراض السياسية في السودان
- ١٠- توجد علاقة دالة إحصائياً بين ظاهرة النهب المسلح وبين أطروحات جامعة الدول العربية .

١١- توجد علاقة دالة إحصائية بين حل الإدارة الأهلية في الإقليم واستمرار النزاعات المسلحة فيه .

ثامناً : الإجراءات المنهجية :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية وتعتمد على استخدام منهج المسح لعينه عمدية من الجالية السودانية في مدينة سرت الليبية المهمة بقضية دارفور ، ويتم استخدام منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحليل لاختبار صحة فروض الدراسة ، وذلك للتعرف على مدى تأثير العوامل الإقليمية والعالمية على الصراع في دارفور ، ولقياس أسباب النزاع وتطوره تم إعداد أربعة أسئلة ، ولمناقشة ظاهرة حمل السلاح تم إعداد أربعة أسئلة ، وللتعرف على رأى عينة الدراسة في تدويل القضية تم إعداد سؤالين ، ولقياس الدور الأفريقي والاتحاد الأفريقي تم إعداد سؤالين ، ولقياس الدور العربي وجامعة الدول العربية تم إعداد سؤالين ، وتم إعداد أسئلة تهتم بقياس مجلس الأمن ، والدول الكبرى الفاعلة .

ثاسعاً :- عينة الدراسة :

تم اختيار عينة عمدية قوامها ١٠٠ مفردة من الجالية السودانية في مدينة سرت من ذوي الاهتمام بقضية دارفور ، ٣٠% منهم من دارفور ، و ٧٠% من أنحاء السودان المختلفة وأعمارهم تتراوح بين ٢٥ - ٦٠ سنة فأكثر ، وتم استخدام العينة المتاحة في إطار نوع العينات غير الاحتمالية ويوضح الجدول التالي توصيف عينة الدراسة .

جدول رقم (١)

توصيف عينة الدراسة

العينة	أسلوب العينة	التكرار	النسبة
دارفور		٣٠	٣٠%
أنحاء السودان الأخرى		٧٠	٧٠%
المجموع		١٠٠	١٠٠

وتم تطبيق هذه الدراسة على العينة في الفترة من ٢٠ - ١ - ٢٠٠٨ وحتى ٢٥ - ٢ - ٢٠٠٨ وقد استعان الباحثان بمجموعه من الباحثين المدربين وبهذه الطريقة تتحقق درجة عالية من الدقة والتحكم في عملية جمع البيانات ، كما يزيد معدل الاستجابة مقارنة بالأساليب الأخرى ، وأعقب ذلك مباشرة المراجعة المكتبية لجميع الصحف ، وتم استبعاد غير الصالح منها .

عاشراً : أداة جمع البيانات :

في إطار منهج المسح تم تصميم صحيفة تتضمن متغيرات الدراسة القابلة للقياس، وتتكون من مجموعة من التساؤلات التي تستهدف تأثير العوامل الإقليمية والدولية على قضية دارفور ، سياسياً ، واقتصادياً ، وعسكرياً ، وتم صياغة بعض العبارات التي تقيس هذه الأهداف ، وأيضاً قياس مدى تأثير العوامل المحلية والإقليمية والعالمية على قضية دارفور ، وقياس مدى تأثير مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي ، وجامعة الدول العربية على القضية ، وتم قياس هذه العبارات من خلال العبارات التي تقيسها.

الحادي عشر: قياس الصدق:

تم استخدام الصدق الظاهر لغرض قياس صدق صحيفة الاستبيان، وذلك بعرضها على مجموع من المحكمين المتخصصين في العلوم السياسية والإعلام وعلم النفس والاجتماع (*)، الذين أفادونا بأن الصحيفة قابلة لقياس المراد قياسه ، وأشاروا إلى بعض التعديلات التي أدخلها الباحثان على الصحيفة لتحقيق أهداف الدراسة ، ولقياس ثبات البيانات استخدم الباحثان أسلوب إعادة الاختبار على عينة عشوائية قوامها ١٥ مفردة بواقع ١٥% من حجم عينة الدراسة وذلك بعد مرور أسبوعين من تاريخ التطبيق الأول وتم حساب معامل الارتباط بين التطبيقين الذي بلغ ٨٢% وهذه قيمة عالية تشير إلى ثبات الصحيفة ودقتها .

* أسماء المحكمين مرتبة ترتيباً هجائياً

١. د. حسين العيسوي / قسم العلوم السياسية
٢. د. رافت قابيل / قسم علم النفس
٣. د. عبد الصمد سالم / قسم الاجتماع
٤. د. غالب الطويل / قسم الرياضيات
٥. د. محمود مزيد / قسم الإعلام

الثاني عشر : أساليب المعالجة الإحصائية :

بعد الانتهاء من جميع بيانات الدراسة، تم إدخالها بعد ترميزها إلى الحاسب الآلي ثم جرت معالجتها ، وتحليلها ، واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج spss وذلك باللجوء إلى المعاملات الإحصائية ، والتكرارات البسيطة ، والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية واختبار كا² واختبار testt لإيجاد دلالة الفروق بين متغيرات الدراسة .

عرض ومناقشة نتائج الدراسة واختبار فروضها

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

خلفية النزاع في إقليم دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (٢) أن ٣٧% من عينة الدراسة يعيدون خلفية الصراع في دارفور إلى أسباب تقليدية بين الرعاة والمزارعين ، أو لأسباب قبلية بغض النظر عن الانتماء العرقي ٣٥% حيث تشكل دارفور البونقة التي انصهرت فيها القبائل العربية ، والأفريقية ، فمن حيث السكان فإن الإقليم تسكنه قبائل عربية وأفريقية مختلطة ارتبطت بالمنطقة بتمازجها وانصهارها منذ البدايات ، حيث يصعب على الباحث تحديد التاريخ الدقيق لزمن هجرة قبائل بعينها ممن عرفتهم دارفور بالماضي ، والمعروف أن الإسلام دخل إلى السودان دون حرب واتفاقية (السبقت) التي عقدها عبد الله بن أبي السرح مع ملك النوبة في أوائل الفتح العربي لمصر ، نصت على ضرورة المحافظة على مسجد (دنقلا) ورعايته وهذا يؤكد على أن الوجود الإسلامي هناك سابق على الاتفاقية ، ولعل قبيلة الفور أسبق القبائل الأفريقية التي سكنت دارفور ، وإن كان هذا الأمر يصعب تأكيده لأن كلمة الفور تعني اللون الأسود ، ومعظم سكان الإقليم يحملون هذا اللون ، وسميت بلادهم باسم دارفور ، مضافاً لذلك أن التداخل بين العرب والفور في مناطق السكن أتاح المجال لعملية الاختلاط والمصاهرة ، خاصة وأن العرب لم يدخلوا غزاة كما أسلفنا ، وإنما على شكل هجرات أهلها بعيدون عن التعصب لمخالفته تعاليم دينهم التي لا تفرق إلا بالتقوى، وبهذا تغلغت الثقافة العربية الإسلامية حتى انحسر دور اللغات المحلية لصالح لغة الدين الذي دان له الجميع ، مع أن دارفور تمثل كنزاً لغوياً ففيها حوالي ١٤ لغة ، والملاحظ أن ليس هناك من أفراد العينة من يعيد أسباب الصراع إلى

أما اعتبار ظاهرة حمل السلاح خلفية للنزاع في إقليم دارفور ، حسب ٢٨% من عينة الدراسة فنعتقد أن السبب مبرر فالنزاعات القبلية يغذيها السلاح ، وتوظيفه من الجهات صاحبة المصلحة .

تطور النزاع في إقليم دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (٣) أن ٥٩% من عينة الدراسة ترى أن النزاع في دارفور يتطور ٤١% إلى حد ما ، وليس هناك من يرى انحساراً للنزاع ، حيث النزاعات الأكثر وضوحاً بدأت في السبعينيات وكانت تحل بواسطة الإدارات الأهلية ، ثم تطور الأمر بعد امتلاك السلاح كنتاج طبيعي للحرب التشادية والتدخل الجغرافي والإثني وانعكاساته على أمن المنطقة ، فأصبحت الاحتكاكات الطفيفة تتطور إلى حروب مسلحة تحسم كقاعدة بواسطة الإدارات الأهلية ولكن التطور الأخير حدث في ٢٠٠٣م وبلغ الذروة في ٢٠٠٤م حيث أحرقت أكثر من ١٠٠ قرية ، وهجرت عشرات القرى ، ودمرت العديد من الممتلكات والمؤسسات الخدمية ، وتوقف العمل في مشاريع التنمية ، ونهبت أعداداً كبيرة من قطعان المواشي والإبل من الجانبين ، وتردى الواقع الإنساني حتى وصل عدد المعسكرات في ولايات دارفور الثلاث إلى (٩١) معسكراً ، ووصل عدد النازحين إلى أكثر من مليون إنسان ، والعدد الكلي للمتضررين حوالي مليون ونصف ، مضافاً إليه أن عدد القتلى في الفترة الممتدة من ١٩٨٥ - ١٩٩٣ وصل حوالي ٢٥ ألف قتيل ، هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات في المرجعيات بالخصوص فخلف كل منها مأساة إنسانية عانى منها أبناء دارفور والسودان بصورة عامة دعت عينة الدراسة للتأكيد بأن الصراع في تطور ، وإن اختلفت حول تقييمه .

أسباب تطور النزاع في إقليم دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (٤) أن ٣٢% من عينة الدراسة ترى أن وعي أهالي الإقليم بمتطلباتهم التنموية كان سبباً في تطور النزاع بالإقليم ، والمسألة تطال بصورة مباشرة تطوير البنيات الأساسية من مياه وكهرباء واتصالات وطرق ، والعمل على استغلال الموارد النفطية والمعدنية في إطار تنموي شامل يؤدي إلى تحسين أحوال القوى العاملة ، ورفع مستوى دخلهم ، وكذلك وضع استراتيجية أمنية

شاملة توفر الأمن والحماية لأبناء الإقليم ، وهناك ٢٨% من عينة الدراسة يركزون الأضواء على قضية الجنوب كسابقة سودانية يمكن للحكومة ، وحركة التمرد أخذها بعين الاعتبار ، فالحكومة لها أن تستخلص بأن القوة قد تطيل الصراع ولكنها لا تنهيه والحركات في دارفور لها أن تستشهد بالتجربة في ما آل إليه صراع الجنوب وما سيؤول إليه فالجنوب ربما يكون منارة للجميع ، في حين ترى ٢٣% من العينة أن أسباب تطور النزاع تكمن في تهيش الإقليم وتقزيم شأنه على كافة المستويات ، وهناك ١٧% من العينة يرون أن هشاشة المركز أتاح المجال لدول الجوار بالتدخل خدمة لأجندتها سيما والتدخل الإثني والعرقى يملئ شروطه بالخصوص .

تفاعلات النزاع في دارفور:

توضح بيانات الجدول رقم (٥) أن ٣٧% من عينة الدراسة يعتقدون أن النزاعات في دارفور تتناسب طردياً مع حالات الجفاف التي تصيب الإقليم ، ومع أن غالبية من تناول أسباب النزاع في دارفور يعيدون بداياته إلى السبعينيات من القرن العشرين آخذين بالاعتبار الإرهاصات الأولى للنزاع التي كانت بذورها كامنة في طبيعة الإقليم الجغرافية والسكانية (الاتنية والعرقية) إلا أن حالات الجفاف التي صاحبت العامين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وأدت إلى نزوح المواطنين خاصة من المناطق الشمالية من دارفور إلى المناطق الغنية كانت سبباً أساسياً في بداية النزاع حول المراعي والكلأ ، هذا وإن التنافس على الموارد الطبيعية الذي تعود أحد أسبابه إلى زيادة الثروة الحيوانية في الإقليم تسبب في حدوث ٨٧% من المعارك القبلية للفترة ١٩٦٨ - ١٩٩٨ إن اشتداد الأزمات مع دول الجوار تحديداً تشاد وارتريا يتناسب طردياً مع اشتداد النزاعات في دارفور حسب ٢٠% من العينة ذلك نظراً للتدخل الأثني والعرقى ، وعدم الاستقرار السياسي وإيواء المعارضة من الطرفين أما الضغوط التي يتعرض لها السودان ١٣% من العينة ، فحسبما نرى هناك تناغم حاصل بين حركات التمرد والضغوط الخارجية والدول كقاعدة تحكمها قاعدة المصلحة والقوة ، فمصلحة بعض الدول المؤثرة أعادت تقسيم الثروة في السودان ما يؤدي إلى خدمة مصالحها وكذلك الحال بالعلاقة مع دول الجوار ، وليس سهلاً أن تتوخى السودان مصالحها الذاتية فقط ، وتمر بهدوء فالولايات المتحدة تعد رقماً صعباً ومعها الاتحاد الأوربي بصورة ما لا يمررا بسهولة، وضع قدم للصين في أفريقيا ، هذا إذا وضعنا جانباً ذريعة العلاقة بالدين والإرهاب .

تداعيات حل الإدارة المركزية للإدارة الأهلية :

توضح بيانات الجدول رقم (٦) بأن ٣٦% من عينة الدراسة يعتبرون حل الإدارة الأهلية في دارفور خطوه غير محسوبة العواقب ، كانت سبباً لتأجيج الصراع حسب ١٢% من العينة وبذا تصبح نسبة الذين يقيمون حل الإدارة الأهلية سلباً يساوي ٤٨% ، وفي المقابل ترى ٣٥% من عينة الدراسة أن حل الإدارة كان بداية لعملية الإصلاح السياسي وضرورياً لتحقيق المواطنة حسب ١٧% من العينة ، وبذا يصبح مجموع من يقيمون الخطوة إيجابياً ٥٢% .

ويرى العديد من أبناء دارفور (أن تجمع القبائل العربية تحت مسمى ((التجمع العربي)) بدعم من حزب الأمة في عهد حكومة الصادق المهدي في مواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الاتحادي الديمقراطي كان بداية للصراع ١٩٨٦ ، الذي راح ضحيته أكثر من ١٥ ألف مواطن في مناطق جبل مره وجنوب غرب دارفور وقد استطاعت حكومة الإنقاذ إجبار الطرفين للتوصل إلى اتفاقية حل هش في بداية عهدها لم يدم طويلاً حيث تواصلت الصراعات عام ١٩٩٣ في مختلف أجزاء دارفور حول المرعى والماء) وهنا قامت الحكومة بالخطوة المختلف على تقييمها بتقسيم الولايات وذلك بإنشاء إدارات محلية جديدة للقبائل الرعوية في أراضي القبائل المستقرة وألغت الحكومة بمقتضى ذلك الإدارة الأهلية وذلك في عهد الرئيس السوداني جعفر النميري وفي الإدارة الأهلية كان لكل قبيلة قوانينها العرفية الخاصة فيما يتعلق بقضاياها وبالتعامل مع القبائل الأخرى كذلك ، حتى إنه كان يقام احتفال سنوي منذ تأسيس الإقليم يتم به تصفية كل القضايا العالقة . وللطبيعة القبلية السائدة لم تستطع الإدارات الحكومية أن تقوم بمهام الإدارات الأهلية كونها تفتقد لآلية التعامل مما أضعف الإدارة الحكومية ، وبالتالي أضعف هبة الدولة سيما وأن غالبية القضايا بقيت تحل خارج الإدارة الحكومية .

ولاشك أن هناك مجال في الأفق البعيد لنجاح الإدارة الحكومية في إدارة الإقليم إذا توافرت عوامل ربما من الصعب تجاوزها الآن من بينها رفع مستوى الوعي بأهمية المواطنة ، وتغيير العقلية السائدة بما يخدم ذلك ، وبالتالي تقبل أفراد المجتمع لفكرة المؤسسة الحكومية هذا إذا كانت الحكومة ذاتها قادرة على التعامل بمؤسساتية .

ظاهرة حمل السلاح لتحقيق المطالب :

توضح بيانات الجدول رقم (٧) أن حل الإدارة الأهلية وضياع السلطة الفعلية كان وراء ظاهرة حمل السلاح لتحقيق المطالب حسب ٤٦% من عينة الدراسة ، وحسب ٢٦% من عينة الدراسة فإن ظاهرة حمل السلاح لتحقيق المطالب تعود إلى تهيش الإقليم وضعف الثقة في الحكومة المركزية .

وهذا يعني أن ٧٢% من عينة الدراسة متفقون على غياب السلطة بصورة أو بأخرى وتهيش الإقليم ، ومن السهل تصور البيئة التي بها تم استخدام القبيلة لتحقيق أهداف سياسية للأطراف المتصارعة حسب ٢٨% ، فالنزاعات حسب العينة ليس للعرقية مكان فيها حتى إنه عندما طرح السؤال بهذه الصيغة وكما نلاحظ هناك اتفاق على عدم إمكانية استخدام العرقية لتحقيق أهدافها كعرقية أو لاستخدامها في تحقيق أهداف خارجها بالرغم من الحملات الدعائية بالخصوص .

أسباب استمرار النزاعات المسلحة في إقليم دارفور:

توضح بيانات الجدول رقم (٨) أن استمرار النزاعات المسلحة في إقليم دارفور قضية معقدة ومركبة فهو يتوقف على استمرار تمرير السلاح عبر مناطق التداخل إقليميًّا وأثنيًّا حسب ٣٧% من عينة الدراسة ولطبيعة القبائل الممتدة والصراعات بين دول الجوار ، والصراعات القبلية العابرة للحدود في أفريقيا ، هذا ويمكن تصور المدى الذي لهذا العامل أن يلعب به دوراً في استمرارية النزاع مع رافده الأساسي خارج السياسي الذي يتمثل في زيادة الصراعات بين القبائل نتيجة الضغط على الموارد حسب ٢٧% فمن جانب تنظيم للري والزراعة وبالتالي تقليص للمراعي ، ومن جانب آخر تناقص خصوبة التربة وزيادة - ستأتي ولو خارج الضغوط - بالخدمات الصحية والبيطرية وبالتالي الزيادة البشرية والحيوانية ، أما إذا وصلنا بالتحليل إلى زيادة الحركة العمرانية وارتفاع مستوى الوعي عندها سنصل إلى غاية المسعى بتحقيق السلام والتعامل مع قضايا أخرى كاستمرار دعم الحكومة المركزية للجهات المتحالفة معها حسب ١٩% من العينة من جهة وتحقيق مطالب المعارضة حسب ١٧% من المبحوثين . وقضايا كهذه لا تحل بانتهاء النزاع على المراعي وإنما بتحقيق المواطنة على مستوى السودان .

وسائل القضاء على العصابات المسلحة في دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (٩) أن ٩١% من أفراد العينة ترى أن القضاء على العصابات المسلحة قضية سودانية أولاً وإن اختلفت الأسباب حيث ترى ٣٠% أن ذلك يأتى بتحقيق التنمية الدائمة في الإقليم ، وهذه تتحقق ثمراتها بإعطاء نصيب مجز من السلطة والثروة واضح للعيان حسب ٣٠% ، وفي الشق السياسي يرى المبحوثون أن القضاء على العصابات رهناً بقرار سياسي صادر عن المركز لمن يرى منهم أن الحكومة مسئولة أولاً عن تأجيج الصراع وهناك ١٥% يرون أنه رهناً بقرار سياسي صادر عن القيادات في الإقليم لمن يعيدون أسباب الصراع لأسباب ليست مركزية أولاً ، وهناك ٩% فقط يعيدون الأمر لأسباب خارجية تتوقف على تكثيف الجهود الأفريقية العربية ٤% ولدور فاعل للاتحاد الأفريقي ٥% ، وقد استبعد تماماً دور جامعة الدول العربية والأطراف الفاعلة دولياً بالخصوص وذلك عندما طرح السؤال بهذه الصيغة .

أسباب شيوع ظاهرة النهب المسلح في إقليم دارفور:

توضح بيانات الجدول رقم (١٠) أن ٣١% من أفراد العينة يعتبرون ظاهرة النهب المسلح في إقليم دارفور نتيجة طبيعية للجفاف والتصحر والفقر المدقع ، وإذا توقفنا عند اعتبار النهب المسلح ملازماً طبيعياً للفقر علينا أن نفهم الفقر الذي يعاني منه أهل الإقليم لدرجة يصبح معها النهب المسلح طبيعياً في أوساط إسلامية وقبلية ، خاصة وأن هناك غياب لبدائل الكسب المشروع حسب ١٦% من أفراد العينة في بيئة ينتشر فيها ((الجنجويد)) وهم حسب ٢٠% من أفراد العينة بلا هوية ولا انتماء ولا أهداف مسببة يمتنون النهب المسلح ، في ظل هذه الأوضاع ونتيجة للصراعات القبلية الممتدة ، وتسييسها أحيانا ، والتداخل بين الإقليمي والعالمي في سبيل تحقيق الأهداف تعتبر ٢٩% من أفراد العينة ظاهرة النهب المسلح نتيجة منطقية لانتشار السلاح فمثلا في لبنان وفلسطين و جنوب السودان هناك انتشار للسلاح ولا يرافقه النهب المسلح أما دارفور فالأصل وضع السلاح في بانوراما كاملة لوضع الإقليم من مختلف جوانبه .

أولويات الحل في إقليم دارفور

توضح بيانات الجدول رقم (١١) أن ٨٥% من أفراد العينة يعيدون أولويات

الحل في إقليم دارفور إلى أسباب سودانية تتعلق بإقليم دارفور حيث ترى ٣٥% من أفراد العينة ضرورة منح الإقليم نصيبه من السلطة والثروة وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة فيه ، وتركز ١٨% على أولوية المشاركة السياسية لما لها من آثار ممتدة على الأولويات الأخرى ، في حين ترى ١٩% العمل كأولوية على تحقيق المصالحة بين قبائل دارفور الرئيسة ، واستقطاب قادة الرأي للمصالح الوطني على حساب الإقليمي (الجهوي) حسب ١١% وهذه كلها أولويات سودانية ، أما العامل الخارجي فقد احتل مركزاً متواضعاً في أولويات الحل ١٥% حيث تحسين العلاقات مع الدول الفاعلة احتل ١١% وتحسين العلاقات مع دول الجوار ٤% ، وكل هذا يؤكد أن أولوية الحل حسب عينة الدراسة سودانية .

تداعيات تدويل قضية دارفور:

توضح بيانات الجدول رقم (١٢) أن العمل على تدويل قضية دارفور عندما طرح السؤال بهذه الصورة جاء من أجل تكريس التواجد الأجنبي في الإقليم حسب ٣٢% من عينة الدراسة وتمهيداً لفصل الإقليم حسب ٢٥% ولممارسة الضغط على حكومة الخرطوم حسب ١٨% من عينة الدراسة وهذا يعني أن ٧٥% من عينة الدراسة يقيمون تدويل قضية دارفور سلبياً فيما ٢٥% من عينة الدراسة يقيمون التدويل إيجابياً ففيه ينال أبناء دارفور حقوقهم حسب رأيهم ، ويدعم هذا الاتجاه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وعن الدول الفاعلة دولياً مثل بريطانيا والولايات المتحدة بضرورة إنهاء مأساة دارفور بكافة جوانبها وإلا فإنها ستضطر لفرض عقوبات إضافية على السودان ، وقد رأينا كيف تم الاتفاق أخيراً على إرسال قوات هجين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تمكن أبناء دارفور من العيش بسلام ، ولكن هذه الأفعال والتصريحات لم تطمأن الـ ٧٥% من العينة التي يدعم آراءها ربما قواعد المصلحة والقوة التي تقيم الدول علاقاتها فيما بينها بناء عليها ، فالأصل أن القرارات الدولية سواء صدرت بشكل منفرد أو عن منظمة دولية ما ، تعبر عن مصالح الدول التي أصدرتها والـ ٧٥% من العينة ترى أن هناك تناقضاً بين مصلحة السودان وتدويل القضية .

تداعيات تدويل قضية دارفور:

توضح بيانات الجدول رقم (١٣) أن تدويل قضية دارفور عندما طرح بهذه

الصورة ساهم في تحقيق مطالب أبناء دارفور حسب ٤١% من عينة الدراسة ، لكنه وسع شقة الخلاف بين الحكومة والمعارضة حسب ٢٨% من العينة سيما وأنه أعطى شرعية لتحقيق المطالب عن طريق المقاومة المسلحة حسب ١٢% ، وساعد المعارضة على رفع سقف مطالبها حسب ١٩% من المبحوثين وربما هذا ما شجع المعارضة (جماعة العدل والمساواة) إلى دخول أم درمان بقوة مسلحة يوم ١٢ - ٥ - ٢٠٠٨ لإسقاط النظام وما ترتب عليه من تدمير للقوات المهاجمة واتهام تشاد واستدعاء حسن الترابي للتحقيق بالخصوص .

أسباب اهتمام الأمين العام للأمم المتحدة بقضية دارفور:

توضح بيانات الجدول رقم (١٤) أن ٥١% من المبحوثين ترى أن الاهتمام الزائد للأمين العام للأمم المتحدة في قضية دارفور جاء استجابة لإرادة الدول صاحبة الشأن بالخصوص ، واستجابة للضغط الأمريكية بصوره خاصة ١٤% وهذا يعني ٦٥% لأسباب ليست سودانية وهناك ٢٥% من العينة يعيدون سبب اهتمام الأمين العام لحجم الكارثة وطبيعتها ، أما تفعيل دور الأمم المتحدة كعامل محايد فلم يأخذ غير ١٠% من حجم العينة .

أسباب تراجع الدور الأوروبي في قضية دارفور:

توضح بيانات الجدول رقم (١٥) أن ٥٣% من عينة الدراسة يعززون أسباب تراجع الدور الأوروبي في قضية دارفور لاعتبار قضية دارفور أمريكية ، وتكثيف الدور الأمريكي فيها حسب ١٢% من العينة ، سيما وأن هناك تراجع للدور الأوروبي بالنسبة للأمريكي على مستوى العالم حسب ١١% من المبحوثين ، وهذا يعني أن ٧٤% من المبحوثين يؤكدون على تراجع الدور الأوروبي لحساب الأمريكي ، وإن كان ٢٤% من المبحوثين يرون أن هناك تقاسم للأدوار بين الولايات المتحدة وأوروبا.

خلفية الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي لحل قضية دارفور:

توضح بيانات الجدول رقم (١٦) أن ٥٣% من عينة الدراسة يعيدون منطلقات الاتحاد الأفريقي في حل قضية دارفور لاعتبارها قضية أفريقية ، وتقع في دائرة أولوياته ، وربما لهذا السبب حاول الاتحاد الأفريقي في البدايات تأطير القضية في الفضاء الأفريقي وتعامل معها على أساسه ، داعماً له في ذلك اعتبار القضية سودانية

من ١٢% من عينة المبحوثين التي ربما تكون مؤشراً على حقيقة الوضع ، وإذا كان الأمر كذلك فهذا يعني أن ٦٥% يضعون القضية في الدائرة الأفريقية ، و عندما ترى ٢٤% من العينة أن القضية عالمية فهذا يعطي دوراً للاتحاد الأفريقي أن يتعامل معها من زاوية أنها قضية أفريقية تحولت إلى عالمية ، أما أن تكون قضية أفريقية تحولت إلى عربية حسب ١١% من عينة الدراسة فتلك قضية أخرى ، فالواقع أن التركيبة الاثنية والعرقية لدارفور معقدة لدرجة تجعل من الصعب إضافة رقم ١١% باعتبارها عربية إلى ١٢% باعتبارها سودانية ، فليس بالضرورة في دارفور أن تعني السودانية عربية أو على الأقل أن تكون القضية (الدار فورية) عربية أولاً .

دور جامعة الدول العربية في حل قضية دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (١٧) أن ٥١% من المبحوثين يوافقون على أن جامعة الدول العربية قامت بدور فاعل لحل قضية دارفور ، ذلك استناداً إلى الزيارات والتصريحات واللقاءات التي قامت بها الجامعة ممثلة بأمينها العام أولاً ، وهناك ٢٧% من عينة الدراسة يوافقون إلى حد ما على فاعلية الدور الذي قامت به الجامعة ربما للدور المفترض للجامعة بالخصوص مقارنة مع دور الدول الفاعلة الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها أو حتى الاتحاد الأفريقي ، وهناك ١٢% اختلط عليهم الأمر في تحديد الدور الذي قامت به الجامعة ، بين الفاعل والأقل فاعلية .

دور الجامعة العربية في حل قضية دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (١٨) أن ٥٢% من عينة الدراسة يعتبرون أن منطلقات جامعة الدول العربية لحل قضية دارفور لاعتبارها عربية وهذا مقارب لمنطلقات الاتحاد الأفريقي في الحل حسب الجدول رقم (١٥) التي تعتبر القضية أفريقية حسب ٥٣% من المبحوثين وفي الوقت الذي ترى فيه ١٢% من العينة أن الاتحاد الأفريقي يعتبر قضية دارفور عربية ترى ٢٥% من العينة ذاتها أن جامعة الدول العربية ترى أن دارفور أفريقية وهناك ١٨% منها تعتقد أن الجامعة تعتبر دارفور قضية سودانية فيما ١٢% يعتقدون أن الاتحاد الأفريقي ينظر إلى دارفور باعتبارها قضية سودانية وهناك ٥% فقط ترى أن الجامعة تعتبر القضية عالمية مقابل ٢٤% ترى بالاتحاد الأفريقي أنه يعتبر قضية دارفور عالمية .

فاعلية دور الأطراف العربية في قضية دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (١٩) أن ٤٢% من المبحوثين ترى أنه لتحقيق دور فاعل في قضية دارفور تحاول الأطراف صاحبة المصلحة العربية إيجاد القواسم المشتركة مع الولايات المتحدة لتحقيق المصالح المتبادلة أو تعمل على كسب ود الولايات المتحدة للقيام بهذا الدور حسب ١٣% من العينة ، وهذا يعني أن هناك ٥٥% من المبحوثين يرون أن الأطراف تسعى للتعامل مع الولايات المتحدة من أجل لعب دور فاعل ، فيما يعتقد ٤٥% من المبحوثين أنه لكي تلعب دوراً فاعلاً في دارفور تتأى الأطراف بنفسها عن الولايات المتحدة للقيام بهذا الدور حسب ١٨% من العينة ، أو تسعى للتعامل مع الأطراف الأخرى غير الأمريكية لتحقيق أهدافها حسب ٢٧% من المبحوثين .

دور الأطراف الأفريقية في قضية دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (٢٠) أن ٢٥% من المبحوثين تعتقد أن الأطراف صاحبة المصلحة الأفريقية تعمل على إيجاد القواسم المشتركة مع الولايات المتحدة لتحقيق المصالح المتبادلة (مقابل ٤٢% من الأطراف العربية التي تقوم بذات الدور حسب الجدول رقم (١٩) وتقوم الأطراف صاحبة المصلحة الأفريقية بكسب ود الولايات المتحدة للقيام بدور فاعل حسب ٢٢% من المبحوثين مقابل (١٣% من الأطراف العربية) وتتأى الأطراف صاحبة المصلحة بنفسها عن الولايات المتحدة حسب ٣١% (مقابل ١٨% للأطراف العربية) وتحاول الدول الأفريقية التعامل مع الأطراف الأخرى غير الأمريكية لتحقيق الأهداف حسب ٢٢% من المبحوثين مقابل (٢٧% من الأطراف العربية) .

سر اهتمام الولايات المتحدة بقضية دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (٢١) أن ٣٧% من المبحوثين يعيدون سر اهتمام الولايات المتحدة بقضية دارفور لسعيها للاستحواذ على مصادر الثروة فيما ٣٦% يعيدون ذلك لكونها دولة عظمى تسعى للهيمنة فيما يعتقد ٢٢% من المبحوثين أن القضية تكمن بالعمل على تفتيت السودان في إطار مخطط أوسع لتقزيم الدول وهناك ٥% من المبحوثين تعتقد أن الولايات المتحدة تسعى لتحقيق العدالة ، والمثل العليا .

أغراض السياسة الأمريكية في السودان :

توضح بيانات الجدول رقم (٢٢) أن ٣٩% من المبحوثين يعتقدون أن أغراض السياسة الأمريكية في السودان تتمثل في الاستيلاء على منابع النفط ومصادر الثروة ، واستهداف الإرهاب في العالم والسودان من ضمنه حسب ٣١% واستهداف السودان في إطار استهداف العالم الإسلامي ٣٠% ، فيما استهداف السودان في إطار استهداف العالم العربي وتقديم نموذج إيجابي في السياسة الخارجية الأمريكية خيارات بقيت شاغرة ، وتجاهلها المبحوثون .

أسباب ضعف فاعلية السياسات العربية في دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (٢٣) أن ٧٤% من المبحوثين يعيدون مرد ضعف فاعلية السياسات العربية في دارفور إلى ضعف فاعلية السياسات العربية عموماً ، ذلك واضح من تواضع دور الدول العربية ، والجامعة العربية في القضايا العربية والعالمية ، ونخص بالذكر العلاقة مع إسرائيل ، والقضية الفلسطينية ، والعلاقة مع العراق منذ الغزو الأمريكي وحتى الآن ، وكذلك الدور العربي في لبنان والصومال ، وحصار ليبيا أثناء أزمة لوكربي ، والتغلغل الإيراني في العراق ، ودول الخليج ونعتقد أن الأمر لا يحتاج إلى توضيح ، وهناك ٢٢% من المبحوثين يعيدون ضعف فاعلية السياسات العربية إلى ضعف الاهتمام بقضية دارفور ، أما الضغوطات الأمريكية بالخصوص ٢% ، والاتفاق الأمريكي الأوربي على استبعاد الدول العربية عن دارفور ٢% ، والأمر لا يحتاج إلى ضغوط أمريكية ، أو اتفاقيات مع الأوروبيين بالخصوص حتى أن تقييم السياسات العربية بأنها فاعلة ومؤثرة استبعده المبحوثون لحد ١٠٠% .

خلفية ضعف فاعلية السياسات الإفريقية في دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (٢٤) أن ٥٥% من المبحوثين ترى بأن دور الدول الإفريقية في دارفور شكلي ومهمش وبالتالي ليس فاعلاً ، وذلك ربما اعتماداً على عدم مقدره الدور الإفريقي على كبح التدخل الأمريكي ، أو التأثير عليه سواء في المستوى السياسي ، أو الاقتصادي ، أو العسكري ، وبالتالي دور الدول الإفريقية مهمش كما ارتأت الأغلبية ، أما اعتبار السياسات الإفريقية في دارفور فاعله لمجرد تقبل أهالي دارفور للدور الإفريقي حسب ٢٣% لعدم وجود فيتو أمريكي على الدول

الأفريقية ١٣% ولضعف فاعلية السياسات العربية ٧% فهذه كلها جوانب تخدم المصلحة الأفريقية لو تمكنت من استغلالها ، والمقدرة على القيام بالدور بالنوايا الحسنة في العلاقات الدولية غير كاف حتى لو كان هناك مصلحة للولايات المتحدة في حال إطلاق يد الدول الأفريقية في الإقليم حسب ٢% من المبحوثين ، أن عدم المقدرة على اتخاذ القرار بما يخدم مصلحة السودان ، وأفريقيا ، والمقدرة على حماية شعار أفريقيا للأفريقيين لم يأت لضعف الإرادة السياسية ربما بل لقوة الخصم الأمريكي ، والأوروبي في دارفور .

دور تشاد في قضية دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (٢٥) أن ٥٠% من المبحوثين تحدد دور تشاد في دارفور بأنه داعم لحركة التمرد بالإقليم ، ذلك ربما للتدخل الأثني الحاصل بين الجانبين حيث القبائل العابرة للحدود ، وبالذات قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها الرئيس التشادي إدريس دبي لها مصلحة بنجاح حركة التمرد في دارفور ، ومضافاً إليه أن مخيمات لاجئي دارفور البالغ عددها ٩١ مخيماً داخل الأراضي التشادية هي أوكار للمعارضة السودانية حسب ادعاء الحكومة السودانية ، والسودان تحتضن المعارضة التشادية حسب ادعاء الحكومة التشادية ، هذا وقد وقعت اتفاقية مصالحة بين السودان وتشاد في ١٤ - ٣ - ٢٠٠٨ في دكار - السنغال أثناء انعقاد مؤتمر الدول الإسلامية ونصت على المصالحة ، واحترام التعهدات السابقة ، واتفق الطرفان على ضمانات لاحترام التعهدات ، وكون الخارطة السياسية للطرفين حتى إجراء الاستبيان كانت مظلمة ترى ٢٥% من العينة بأن لتشاد مصلحة في استمرارية النزاع ، ودورها داعم لحركة تحرير الإقليم ٦% وهكذا نرى أن ٨١% من المبحوثين يقيمون الدور التشادي بأنه سلبي بالنسبة للحكومة السودانية في حين ١٩% يرون بأن تشاد تعمل على إقامة سودان قوي وموحد .

دور ارتريا في قضية دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (٢٦) أن ٢٦% من المبحوثين يحددون دور ارتريا بأنه داعم لحركة التمرد في دارفور حيث إن لإرتريا مصلحة في استمرارية النزاع حسب ١٩% من أفراد العينة ، وأنها تعمل على إقامة حرب أهلية في السودان (الإقليم) حسب ١٨% من عينة الدراسة وبالتالي فهي داعمة لحركة التمرد في الإقليم

حسب ٩% ، وهذا يعني أن ٧٢% من عينة الدراسة يقيمون دور ارتريا بأنه سلبي بالنسبة للحكومة السودانية مقابل ٨١% يقيمون الدور التشادي بأنه سلبي في الإقليم حسب الجدول السابق رقم (٢٥) ، ومعنى هذا أن لدول الجوار السوداني دور واضح في دعم حركة التمرد في السودان سيما وأن الاتهامات بين الجارين متبادلة في إيواء حركات التمرد ومدها بالمال والسلاح إلا أن هناك ٢٨% من المبحوثين يرون بأن ارتريا تعمل على إقامة سودان قوي وموحد .

مقترحات لحل قضية دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (٢٧) بأن ٤٨% من المبحوثين يؤيدون إقامة نظام كونفدرالي في السودان كمقترح لحل قضية دارفور ، بحيث تصبح دارفور واحدة من دول الاتحاد ، حيث إن النظام الكونفدرالي ينص على أنه اتحاد بين دولتين مستقلتين أو أكثر تحتفظ كل منها باستقلاليتها وسيادتها وشخصيتها الدولية ، وتحل القضايا بين دول الاتحاد الكونفدرالي في القانون الدولي ، والحرب بينهم دولية ، ويحق لدولة الاتحاد الكونفدرالي الانفصال عن الاتحاد سواء نصت اتفاقية الاتحاد على ذلك أم لا ، وهناك ٣٩% من المبحوثين يرون أن الحل ربما يكمن في منح دارفور حكماً ذاتياً موسعاً يراعي خصوصيات الإقليم وهو حل أقل تطرفاً من حل الكونفدرالية ويبقى دارفور في ظل الدولة المركزية إلا أن حل الحكم الذاتي والفدرالية الذي تراه ١٣% من عينة الدراسة مقترحاً للحل أصبحت تشوبه المسحة السياسية أكثر من القانونية ومثال كوسوفو كإقليم حكم ذاتي أو كرواتيا كدولة فدرالية ينبأ بما لا يرضي الحكومة السودانية ربما ، فالمعروف أن أركان الدولة تتلخص في الأرض والشعب والسيادة أما الاعتراف فهو ركن غير منشأ للدولة وإنما يتيح لها المجال للانخراط في المجتمع الدولي ، ولكن يوغسلافيا السابقة أعطت شاهداً على أن الاعتراف بعد الانفصال سواء في إقليم الحكم الذاتي (كوسوفو) أو الدولة (كرواتيا) هو الركن الحاسم في عدم إمكانية ألدولة الأم باستخدام القوة لإعادة الجزء المنفصل ، عليه فإن للحكومة السودانية ما يبرر عدم رضاها حتى الآن عن كل هذه الطروحات .

آراء حول هوية الجنجويد :

توضح بيانات الجدول رقم (٢٨) بأن ٥٢% من المبحوثين يحددون الجنجويد بأنها عربية منظمة ومسيحة تهدف لتمرير سياسات الحكومة المركزية وذلك عكس

التحديد الذي ورد في جدول رقم (١٠) باعتبارها (بلا هوية ولا انتماء ولا أهداف مسيئة حسب ٢٠% من المبحوثين وهذا في معرض إجاباتهم عن سؤال حول أسباب ظاهرة النهب المسلح) وهناك ٤١% يصنفون الجنجويد على أنها عربية وليدة الأحداث هدفها الدفاع عن المصالح العربية بالإقليم ، فيما ٧% فقط يرون بالجنجويد أنها عشوائية أفريقية وعربية تمارس اللصوصية والكسب السريع ، وهناك ثلاثة خيارات تم تجاهلها من حيث أن الجنجويد من إفرازات البطالة والجوع تهدف لتأمين لقمة العيش ، أو أنهم صعلاليك يمتازون بالسمو والرفعة ويهدفون للخير العام ، أو أنهم عصابات مدعومة من الأطراف صاحبة المصلحة في زعزعة الإقليم ، عليه فهوية الجنجويد بالنسبة للمبحوثين عربية تهدف لتمرير سياسات الحكومة أو للدفاع عن المصالح العربية بالإقليم .

تناول قضية دارفور في وسائل الإعلام كان موضوعيا :

توضح بيانات الجدول رقم (٢٩) بأن ٤٨% من المبحوثين يرون بأن وسائل الإعلام تناولت قضية دارفور بموضوعية إلى حد ما ، وبعيداً عن الموضوعية حسب ٣٨% وبموضوعية تامة حسب ١٤% عليه فهناك ٦٢% من المبحوثين يصنفون وسائل الإعلام بالحياد أو إلي حد ما بالحياد .

هل خلق الإعلام عن دارفور صور ذهنية تجافي الواقع :

توضح بيانات الجدول رقم (٣٠) أنه عندما طرح السؤال بصيغة أخرى وجد أن ٤٨% من العينة ترى أن وسائل الإعلام عكست صورة ذهنية تجافي الواقع ، أو تجافي الواقع إلى حد ما حسب ٥٢% من العينة .

هل تتفق مع أطروحات الاتحاد الأفريقي لحل قضية دارفور

توضح بيانات الجدول رقم (٣١) بأن ٤٢% من المبحوثين يتفقون مع أطروحات الاتحاد الأفريقي لحل قضية دارفور و ٤٠% يتفقون تماماً والاتحاد الأفريقي قام بإرسال قوه لمراقبة وقف إطلاق النار في الإقليم كانت حكومة السودان قد توصلت إليه مع بعض حركات التمرد في الإقليم وشاركت مع القوات الدولية في تأمين المساعدات الإنسانية وحماية اللاجئين بالإضافة إلى الدور السياسي الداعم لاستمرارية المفاوضات بغرض الوصول إلى حل هذا وقد رفض الاتحاد الأفريقي في القمة

أزمة دارفور ————— بين الإقليم والعالمية

الخماسية التي انعقدت ٢٠٠٤ وضمت كل من مصر ونيجيريا والسودان وتشاد والجمهورية الليبية رفضت أي تدخل أجنبي واعتبار الأزمة إفريقية وهناك ١٨% من المبحوثين لا يتفقون مع دور الاتحاد الأفريقي وطبيعة السؤال لا تحدد أسباب ذلك .

هل تتفق مع أطروحات الدول العربية لحل قضية دارفور

توضح بيانات الجدول رقم (٣٢) بأن ٤٧% من المبحوثين يتفقون مع أطروحات جامعة الدول العربية لحل قضية دارفور إلى حد ما ، و ٤٤% يتفقون معها تماماً وتتمثل هذه الأطروحات في تأمين مساهمة مالية مناسبة لنشر مراقبي الاتحاد الأفريقي للأشرف على وقف إطلاق النار ، وإرسال شحنات غذائية ودوائية وأكدت على التزام الحكومة السودانية بنزع سلاح الميليشيات الخارجة عن القانون ، وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة ، هذا وقرر مجلس الجامعة تقديم الدعم الكامل للاتحاد الأفريقي في قيادة الجهود الرامية إلى حل الأزمة ، وتفعيل جهود الوساطة مع حركات التمرد باختصار تقديم كل ما يمكن تقديمه باستثناء الدعم العسكري أو المعارضة السياسية الصريحة للدول الفاعلة في المجتمع الدولي وهذا كما يبدو ما حدا ب٩% من المبحوثين للتعبير عن عدم اتفاقهم مع أطروحات الدول العربية لحل قضية دارفور وإن كانت طبيعة السؤال لا توضح الأسباب .

مدى انسجام أطروحات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لحل قضية دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (٣٣) أن ٩٤% من المبحوثين لا يتفقون مع أطروحات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لحل قضية دارفور ، هذا بالرغم من اختلافهم في كثير من القضايا إلا أن ما يوحدهم وجود ما يعتبرونه ليس صديقاً على أحسن تقدير ، ولا يتسع المجال للعودة إلى تاريخ العلاقات السودانية الأمريكية الذي لازمته الأزمات منذ البدايات حيث أعلنت مادلين أولبرايت ١٩٩٦ أن السودان يمثل عس الأفعاعي الخاص بالإرهاب ، وفي منتصف ٢٠٠١ بدأت حملته في الولايات المتحدة تتصاعد ضد السودان طالبت الكونجرس ، الأمريكي ومراكز الفكر طالبت بسياسة أكثر تشدداً ، وفرض عقوبات إضافية على السودان ، وبالرغم من تجاهل أزمة دارفور من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ لتمرير اتفاق الجنوب ، ذهبت الولايات المتحدة لمجلس الأمن ٢٠٠٤ وأصدرت قراراً ينذر حكومة السودان لمدة شهر واحد ، ويهدد بفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية ما لم تنزع الحكومة أسلحة

المليشيات ، وأكد القرار أن الوضع في دارفور يمثل تهديداً للسلم ، والأمن الدوليين ، وتوالت القرارات ، والإدانات ، واتهمت السودان بالإبادة الجماعية والمسؤولية عن حركة التهجير واستهداف الجماعات ذات الأصول الأفريقية ، مضافاً لهذا قيادة حركة الضغط على الحكومة السودانية بالاحتكام إلى المصلحة الأمريكية أولاً كمنطلق للعلاقات بين الدول كأساس أوصل المبعوثين إلى هذه النتيجة لدرجة أن لا أحد من العينة يتفق مع الأطروحات الأمريكية ، والأوروبية حليفاتها في حل قضية دارفور .

مدى انسجام أطروحات مجلس الأمن لحل قضية دارفور :

توضح بيانات الجدول رقم (٣٤) أن ٩٤% يعارضون قرارات مجلس الأمن في حل قضية دارفور و٦% إلى حد ما ولا أحد يتفق معها بالكامل ، وهذه الأرقام ذاتها تكررت في المواقف من الولايات المتحدة ، والاستبيان ليس محبوكاً لهذا الغرض ، أو النتيجة مرسومة بهذه الكيفية لكن يبدو أن الاعتقاد السائد بأن مجلس الأمن بالخصوص يداري الولايات المتحدة ، ولذا حصل التطابق الذي يصعب تكراره .

الفرض الأول :

توجد علاقة دالة إحصائية بين ظاهرة النهب المسلح وأسباب تطور النزاع في الإقليم:

يوضح بيانات الجدول رقم (٣٥) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ظاهرة النهب المسلح وأسباب تطور النزاع في الإقليم حيث بلغت قيمة كا^٢ المسحوبة (١٨,٠١٠) عند مستوى دلالة (٠.١١٥) ودرجة حرية (١٢) مما يدل على عدم صحة الفرض الأول .

الفرض الثاني :

توجد علاقة دالة إحصائية بين تدويل قضية دارفور وبين استمرار النزاعات المسلحة .

توضح بيانات الجدول رقم (٣٦) وجود علاقة دالة إحصائية بين تدويل قضية دارفور واستمرار النزاعات المسلحة حيث بلغت قيمة كا^٢ المسحوبة (٢٧,٠٩٣) عند مستوى دلالة (٠.٠٠٧) ودرجة حرية (١٢) وكانت قيمة جاما (٠.١٣) مما يدل على صحة الفرض الثاني وقبوله .

الفرض الثالث :

توجد علاقة دالة إحصائية بين تدويل قضية دارفور وبين أسباب ظاهرة النهب المسلح .

توضح بيانات الجدول رقم (٣٧) وجود علاقة دالة إحصائية بين تدويل قضية دارفور وبين أسباب ظاهرة النهب المسلح في الإقليم حيث بلغت قيمة كا^٢ المسحوبة (٤٦,١٠٤) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠) ودرجة حرية (١٦) وكانت قيمة جاما (٠,٣١٠) وهذا يدل على صحة الفرض الثالث وقبوله .

الفرض الرابع :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدويل قضية دارفور وبين ممارسة الضغط على حكومة الخرطوم .

توضح بيانات الجدول (٣٨) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدويل قضية دارفور وبين ممارسة الضغط على حكومة الخرطوم حيث بلغت قيمة كا^٢ المسحوبة (٢٣,٤٥) عند مستوى دلالة (٠,٠٢٤) ودرجة حرية (١٢) وكانت قيمة جاما (٠,٧٠) مما يدل على صحة الفرض الرابع وقبوله .

الفرض الخامس :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسباب تطور النزاع في الإقليم وتدخل ارتريا كأحد دول الجوار .

توضح بيانات الجدول رقم (٣٩) عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين أسباب تطور النزاع في إقليم دارفور وتدخل إرتريا كأحد دول الجوار حيث بلغت قيمة كا^٢ المسحوبة (١٦,٦٣٩) عند مستوى دلالة (١٦٤) ودرجة حرية (١٢) وهذا يدل على عدم صحة الفرض الخامس ورفضه .

الفرض السادس:

توجد علاقة دالة إحصائية بين أسباب تطور النزاع في إقليم دارفور وتدخل تشاد كأحد دول الجوار

توضح بيانات الجدول رقم (٤٠) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسباب تطور النزاع في إقليم دارفور وتدخل تشاد كأحد دول الجوار حيث بلغت قيمة كا^٢ المسحوبة (١٢,٣٩٥) عند مستوى دلالة (١٩٢) ودرجة حرية (٩) وهذا يدل على عدم صحة الفرض السادس ورفضه .

الفرض السابع :

توجد علاقة دالة إحصائية بين ظاهرة حمل السلاح والعمل على تدويل قضية دارفور

توضح بيانات الجدول رقم (٤١) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ظاهرة حمل السلاح والعمل على تدويل قضية دارفور حيث بلغت قيمة كاسميسو (٥,٧٨٩) عند مستوى دلالة (٤٤٧) درجة حرية (٦) وهذا يدل على عدم صحة الفرض السابع ورفضه

الفرض الثامن :

توجد علاقة دالة إحصائية بين ظاهرة حمل السلاح وإغراض السياسة الأمريكية في السودان

توضح بيانات الجدول رقم (٤٢) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ظاهرة حمل السلاح وإغراض السياسة الأمريكية في السودان ، حيث بلغت قيمة كاسميسو (٧٦٥) عند مستوى دلالة (٧٧٩) درجة حرية (٤) وكانت قيمة جاما (٧١٨) وهذا يدل على عدم صحة الفرض الثامن ورفضه .

الفرض التاسع :

توجد علاقة دالة إحصائية بين ظاهرة النهب المسلح وبين الاهتمام الزائد للأمين العام للأمم المتحدة في الإقليم

توضح بيانات الجدول رقم (٤٣) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ظاهرة النهب المسلح وبين الاهتمام الزائد للأمين العام للأمم المتحدة بالإقليم حيث بلغت قيمة كاسميسو (١٣,٨٤) عند مستوى دلالة (٣٢١) ودرجة حرية (١٢) وهذا يدل على عدم صحة الفرض العاشر (ب) ورفضه .

الفرض العاشر :

توجد علاقة دالة إحصائية بين ظاهرة النهب المسلح وبين أطروحات جامعة الدول العربية .

توضح بيانات الجدول رقم (٤٤) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ظاهرة النهب المسلح وبين أطروحات جامعة الدول العربية حيث بلغت قيمة كاسميسو

المسحوبة (٢٢,٠٥٤) عند مستوى دلالة (٣,٧) ودرجة حرية (١٢) وكانت قيمة جاما (٥٣٣) وهذا يدل على صحة الفرض العاشر (ج) وقبوله .

الفرض الحادي عشر :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حل الإدارة الأهلية في الإقليم واستمرار النزاعات المسلحة فيه .

توضح بيانات الجدول رقم (٤٥) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حل الإدارة الأهلية في إقليم دارفور واستمرار النزاعات المسلحة فيه حيث بلغت قيمة كا المسحوبة (٧٢,٠٦٢) عند مستوى دلالة (٠,٠٠١) ودرجة حرية (٩) حيث كانت فيه جاما (٠,٠٠) وهذا يدل على صحة الفرض الحادي عشر وقبوله .

نتائج الدراسة

- ١- أظهرت نتائج الدراسة أن ٣٥% من عينة الدراسة يعيدون خلفية النزاع في دارفور لأسباب قبلية و ٣٧% لأسباب تقليدية بين الرعاة والمزارعين .
- ٢- أفادت ٣٢% من عينة الدراسة أن تطور النزاع في دارفور مرده واعي أهالي الإقليم باستحقاقاتهم التنموية ، فيما ترى ٢٨% أن حل قضية الجنوب كان مدعاة لأخذ العبر ، ٢٣% لتهميش الإقليم .
- ٣- أفادت ٣٧% من عينة الدراسة أن تفاعلات النزاع تتناسب طردياً مع الجفاف ، ٢٦% نتيجة الضغط على الموارد ، ٢٠% اشتداد الأزمات مع دول الجوار .
- ٤- أطلعنا الدراسة أن ٣٦% من العينة تعتبر حل الإدارة الأهلية خطوة غير محسوبة العواقب ، ٣٥% بداية للإصلاح السياسي ، ١٧% كان ضرورياً لتحقيق المواطنة .
- ٥- بينت الدراسة أن ٤٦% من العينة يعيدون ظاهرة حمل السلاح لتحقيق المطالب جاء نتيجة حل الإدارة الأهلية ، ٢٨% نتيجة استخدام القبلية لتحقيق أهداف سياسية .
- ٦- أفادت الدراسة أن ٣٧% من العينة يعيدون استمرار النزاعات المسلحة لاستمرار تمرير السلاح عبر مناطق التداخل الإقليمي، ٢٧% نتيجة الضغط على الموارد.

٧- أفادت ٣٠% من عينة الدراسة أن القضاء على العصابات المسلحة يتأتى بتحقيق التنمية الدائمة في الإقليم، و ٣٠% بإعطاء نصيب واضح من الثروة للإقليم.

٨- أوضحت ٣١% من عينة الدراسة أن أسباب شيوع ظاهرة النهب المسلح يعود لطبيعة الجفاف ، والفقر المدقع، و ٢٩% لانتشار السلاح لدى القبائل المتصارعة.

٩- أفادت ٣٢% من عينة الدراسة أن تدويل قضية دارفور جاءت لتكريس التواجد الأجنبي في الإقليم ، ٢٥% تمهيداً لفصل الإقليم ، ٢٥% تحقق لأبناء دارفور حقوقهم.

١٠- أفادت ٥١% من عينة الدراسة أن أسباب اهتمام الأمين العام للأمم المتحدة بالإقليم جاء استجابة لإرادة الدول صاحبة الشأن، ٢٥% لحجم الكارثة وطبيعتها.

١١- أظهرت نتائج الدراسة أن ٥٣% من العينة يعيدون تراجع الدور الأوربي لاعتبار قضية دارفور أمريكية ، ٢٤% لتقاسم الأدوار بين الولايات المتحدة وأوروبا .

١٢- أظهرت الدراسة أن ٥٣% من العينة يعيدون خلفية دور الاتحاد الأفريقي في قضية دارفور باعتبارها قضية أفريقية ٢٤% باعتبارها قضية عالمية .

١٣- أظهرت الدراسة أن ٥٢% من العينة يعيدون خلفية دور الجامعة العربية في حل قضية دارفور باعتبارها قضية عربية ٥% باعتبارها عالمية ، ٢٥% باعتبارها أفريقية .

١٤- أفادت ٤٢% من عينة الدراسة أن الأطراف العربية تبحث عن القواسم المشتركة مع الولايات المتحدة لتحقيق المصالح المتبادلة ، ٢٧% تتعامل مع الأطراف الأخرى غير الأمريكية لتحقيق الأهداف .

١٥- أفادت ٢٥% من عينة الدراسة أن الأطراف الأفريقية تبحث عن القواسم المشتركة مع الولايات المتحدة لتحقيق المصالح المتبادلة ، ٢٢% تتعامل مع الأطراف الأخرى غير الأمريكية لتحقيق الأهداف .

١٦- أظهرت الدراسة أن ٣٦% ترى أن سر اهتمام الولايات المتحدة بقضية دارفور يعود لكونها دولة عظمى تسعى للهيمنة ، ٣٧% للاستحواذ على مصادر الثروة.

- ١٧- أفادت ٧٤% من عينة الدراسة أن ضعف فاعلية السياسات العربية في دارفور يعود لضعف فاعلية السياسات العربية عموماً .
- ١٨- أفادت ٥٥% من عينة الدراسة أن دور الدول الأفريقية في دارفور مهمش وشكلي .
- ١٩- أفادت ٥٠% من عينة الدراسة أن دور تشاد في دارفور داعم لحركة التمرد في الإقليم ٢٥% ترى أن لتشاد مصلحة في استمرارية النزاع .
- ٢٠- أفادت ٢٦% من عينة الدراسة أن دور ارتريا في دارفور داعم لحركة التمرد في الإقليم ، ١٩% لإرتريا مصلحة في استمرارية النزاع .
- ٢١- أفادت ٤٨% من عينة الدراسة أن إقامة نظام كونفدرالي في السودان ربما يساعد على حل القضية ، فيما ترى ٣٩% أن منح دارفور حكماً ذاتياً موسعاً يراعي خصوصيات الإقليم ربما يؤدي إلى الحل .
- ٢٢- أفادت ٥٢% من عينة الدراسة أن هوية الجنجويد عربية منظمة ومسيحة تهدف لتمرير سياسات الحكومة المركزية ، ٤١% عربية وليدة الأحداث هدفها الدفاع عن المصالح العربية في الإقليم .
- ٢٣- أفادت الدراسة أن ٤٨% من العينة يعتبرون تناول قضية دارفور في وسائل الإعلام موضوعاً إلى حد ما ، ٣٨% ليس موضوعياً .
- ٢٤- أفادت الدراسة أن ٤٠% من العينة يتفقون مع أطروحات الاتحاد الأفريقي لحل قضية دارفور ، ١٨% لا يتفقون .
- ٢٥- أفادت الدراسة أن ٤٤% يتفقون مع أطروحات الدول العربية لحل قضية دارفور ، و ٩% لا يتفقون .
- ٢٦- أفادت الدراسة أن ٩٤% من عينة الدراسة لا يتفقون مع أطروحات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لحل قضية دارفور .
- ٢٧- أفادت الدراسة أن ٩٤% من عينة الدراسة لا يتفقون مع أطروحات مجلس الأمن لحل قضية دارفور .

مراجع الدراسة

- ١- محمد بن عمر التونسي، تنشيط الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، القاهرة ١٩٦٥م الدار المصرية للتأليف والترجمة ص ٣٦٩.
- ٢- محمد إبراهيم أبو سليم، الغور والأرض، دار جامعة الخرطوم للطباعة ١٩٧٥ ص ١٧.
- ٣- إبراهيم محمد اسحق ، دارفور وخدمة الحرمين ، المركز العالمي للدراسات الأفريقية ، الخرطوم ، ٢٠٠٦ ص ١٩ - ٢١ .
- ٤- نفس المرجع ص ٢٣ .
- ٥- خالد حنفي علي ، دور دول الجوار في إدارة أزمة دارفور ، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ٢٠٠٥ ص ٢٥٩ .
- ٦- جوستاف ناختيغال ، سلطنة دارفور أقاليمها وأهلها وتاريخهم ، ترجمة النور عثمان ، ط ١ ، الخرطوم ، دار عزه ٢٠٠٤م ص ٦١ .
- ٧- طارق أحمد عثمان ، مبارك محمد عبد المولى ، الصراع في دارفور ، الجذور، الأسباب ، تطورات الأزمة ، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، مرجع سابق ص ١٥٧ .
- ٨- تقرير آلية حفظ الأمن وبسط هيبة الدولة بدارفور أمام المجلس الوطني ، ولايات دارفور الكبرى مايو ٢٠٠٣ ص ٢ .
- ٩- مصطفى عثمان إسماعيل ، الاتحاد الأفريقي ، دخول مقبول ودور ممتد ، دارفور نيوز ، ٠٧ . ٠٢ . ١٤٢٩ ،
- ١٠- طارق احمد عثمان ومبارك محمد عبد المولى، الصراع في دارفور ، الجذور الأسباب ، تطورات الأزمة ، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور ، مرجع سابق ص ١٧١ .
- ١١- حاتم إبراهيم علي دينار ، حريق دارفور ، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر ، الخرطوم الطبعة الثانية ٢٠٠٦ ص ٣٥ .
- ١٢- برنية فتح الله عمران ، الحرب في جنوب السودان ، والحرب في دارفور ، دراسة مقارنة ، دارفور الأزمة والأبعاد ، مجلة الدراسات العليا ، طرابلس ، أكاديمية للدراسات العليا ٢٠٠٥ ص ١٦٧ .

١٣- أسامه النور ، رؤية انثروبولوجية لازمة دارفور الماثلة ، المرجع السابق ص ٣٦ .

١٤- أحمد غزالي ، أبعاد الصراع في دارفور ، الملف الدوري ، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا العدد ٢٤ ص ٤٩ .

١٥- عبد العزيز راغب شاهين ، الصراع العرقي في دارفور ، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور مرجع سابق ص ٢٢٢ .

١٦- طارق أحمد عثمان، مبارك محمد عبد المولى ، الصراع في دارفور ، الجنور، الأسباب ، تطورات الأزمة ، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور ص ١٦٧ .

١٧- محمد بن عمر التونسي، تنشيط الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

١٨- ربيع عبد العاطي عبيد ، دور منظمة الوحدة الأفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات ، القاهرة ، دار ألقوميه العربية للثقافة والنشر ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٠ - ٦١ .

١٩- مصطفى خوجلي ، دارفور البيئة والإنسان ، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور ، مرجع سابق ص ٣٩ .

٢٠- عبد العزيز راغب شاهين ، الصراع العرقي في دارفور ، دراسة انثروبولوجية أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور ، مرجع سابق ص ٢٢٧ .

٢١- التيجاني مصطفى محمد صالح ، خلفيات الصراع القبلي في دارفور في العقود الماضية ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان ١٩٩٩ ص ٦٨ .

٢٢- نفس المرجع ص ١٦٣ .

٢٣- خالد حنفي علي ، دور دول الجوار في إدارة أزمة دارفور ، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور ، مرجع سابق ص ٢٥٧ .

٢٤- عز الدين شكري، ليبيا، الخروج من تشاد، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٤، ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

٢٥- خالد حنفي علي ، دور دول الجوار في إدارة أزمة دارفور، مرجع سابق ص ٢٦١ .

- ٢٦- إبراهيم الأمين ، دور التدخلات الأجنبية في نشوب الحرب وتحقيق السلم ، قضية دارفور ، الأبعاد المحلية والدولية وأفاق الحل ، مركز الرصد للدراسات، الخرطوم ٢٠٠٥ ص٤٦ .
- ٢٧- حاتم إبراهيم علي دينار ، حريق دارفور ، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، مرجع سابق ص٣٥ .
- ٢٨- السعيد البدوي ، دارفور ، الإطار الجغرافي ، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور ، مرجع سابق ص٢ .
- ٢٩- سراج الدين عبد الغفار ، الأزمة السودانية مع إشارة خاصة لأوضاع العمل الإنساني بدارفور ، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور ، مرجع سابق ص ٦٥ .
- ٣٠- سراج الدين عبد الغفار ، الأزمة السودانية مع إشارة خاصة لأوضاع العمل الإنساني بدارفور ، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور ، مرجع سابق ص٥٨ .
- ٣١- طارق أحمد عثمان، مبارك محمد عبد المولى ، الصراع في دارفور ، الجنور، الأسباب ، تطورات الأزمة ، مرجع سابق ص١٥٥ .
- ٣٢- سيد حريز. دارفور انثروبولوجيا البعد الاتني والثقافي للصراع السياسي أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور ص ١٧٩ .
- ٣٣- أحمد إبراهيم محمود دور الاتحاد الأفريقي في أزمة دارفور . المرجع السابق ص٤٢٦
- ٣٤- محمود أبو العنينين . الدور الأمريكي في أزمة دارفور . ص ٤٥١
- ٣٥- سالم محمد المعلول . التركيبة العراقية والقبلي لساكن دارفور، مجلة الدراسات العليا ، السنة السابعة ، عدد خاص ، ربيع ٢٠٠٥ طرابلس أكاديمية الدراسات العليا ص ٥٠ .
- ٣٦- برنية فتح الله عمران ، الحرب في جنوب السودان ، والحرب في دارفور ، دراسة مقارنة ، المرجع السابق ص١٢٥ .